

طوال التسعينات، كانت نهاية الحرب الباردة تهدد بإضعاف الأهمية الإستراتيجية للتحالف بين الولايات المتحدة وإسرائيل. فعملت "مؤسسة دراسات الشرق الأدنى" على تعزيز هذا التحالف من خلال دعمها لموقف رئيس الوزراء اسحق رابين الذي يعتبر بلاده الحليف المضمون للولايات المتحدة في مكافحة "التطرف الإسلامي".
بقلم جويل باينين - أستاذ التاريخ في جامعة ستانفورد، الولايات المتحدة

تأسست "مؤسسة الشرق الأدنى للدراسات" في واشنطن عام 1985 وتحولت بسرعة إلى المجموعة الأكثر نفوذا بين مثيلاتها لدى السلطات الأمريكية ووسائل الإعلام في ما يتعلق بقضايا "الشرق الأوسط". وكان مؤسسها مارتن انديك مكلفا بالبحث قبل ذلك في "لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية" وهي من أهم جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة. وبينما تصنف اللجنة المعروفة اختصارا باسم "إيباك" في خانة المنحازين لإسرائيل، فإن انديك قدم تعريفا "أكثر مرونة" عن منظمته بأنها "مؤيدة لإسرائيل لكن قادرة على تقديم تحليلات موضوعية حول الشرق الأوسط". وفيما تمارس "إيباك" تأثيرها بشكل رئيسي على الكونغرس الأمريكي من خلال مساهماتها الكبيرة في تمويل الحملات الانتخابية، فإن "مؤسسة الشرق الأدنى للدراسات" (أو "ويناب") تركز اهتمامها على وسائل الإعلام والسلطة التنفيذية. وتقوم "مؤسسة الشرق الأدنى للدراسات" لهذا الغرض بدعوة الصحافيين إلى حفل أسبوعي كما تنشر التحليلات وتؤمن "الخبراء" لمحطات الإذاعة وحلقات الحوار على شاشات التلفاز. ويظهر بانتظام في وسائل الإعلام مسؤولون كبار في المنظمة كروبرت ساتلوف وباتريك كلاوسن و مايكل ايزنشتادت، وتنشر صحيفتا U.S. News & World Report و The New Republic مواقف المؤسسة بصورة دورية وخاصة أن المسؤولين في هذه الصحف أو أصحابها كمورتيمر زوكرمان ومارتن بيريتز أعضاء في مجلس إدارة "ويناب". كذلك فإن المتعاونين معها من الإسرائيليين كالصحافيين هيرش غودمان وديفيد ماكوفسكي وزئيف شيف أو ايهودي عياري في إمكانهم الظهور بسهولة في وسائل الإعلام الأمريكية.

للمؤسسة علاقات وثيقة مع المسؤولين في الحزبين الكبيرين الديموقراطي والجمهوري وحققت نجاحها الرئيسي الأول مع نشر تقرير بعنوان: "بناء السلام: استراتيجية أمريكية للشرق الأوسط" مباشرة قبل انتخابات 1988 الرئاسية. وطالب النص الرئيس الذي سيخلف رونالد ريغان بـ "مقاومة الضغوط الآيلة إلى تسريع المفاوضات الإسرائيلية

الفلسطينية حتى تنضج شروط هذه المفاوضات". وقد دخل إلى إدارة الرئيس بوش الأب ستة من أعضاء مجموعة العمل التي حررت هذا التقرير فاقتنع الرئيس برأيهم وقرر عدم التحرك إن لم يكن مضطرا إلى ذلك. فدعمت الولايات المتحدة مثلاً رفض إسرائيل التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية خلال مؤتمر مدريد عام 1991 بالرغم من اعتراف المنظمة بوجود إسرائيل بعد الإجتماع الذي عقده مجلسها الوطني في نوفمبر 1988.

اعتمدت إدارة كلينتون سياسة الإنتظار نفسها، ونتيجة لذلك فإن الإجتماعات الأحد عشر التي عقدت بين 1991 و 1993 وجمعت اسرائيليين وفلسطينيين من خارج منظمة التحرير لم تفض إلى أي نتيجة. ويوم قرر الإسرائيليون أنفسهم البدء بمحادثات جدية وافقوا على اللقاء مع المنظمة في أوسلو من دون إعلام إدارة الرئيس كلينتون، وتوصلت هذه المحادثات إلى إعلان المباديء المعروف في سبتمبر 1993.

طوال التسعينات، كانت نهاية الحرب الباردة تهدد بإضعاف الأهمية الإستراتيجية للتحالف بين الولايات المتحدة واسرائيل. فعملت "مؤسسة دراسات الشرق الأدنى" على تعزيز هذا التحالف من خلال دعمها لموقف رئيس الوزراء اسحق رابين الذي يعتبر بلاده الحليف المضمون للولايات المتحدة في مكافحة "التطرف الإسلامي". في ديسمبر 1992، طرد رابين أكثر من 400 ناشط إسلامي فلسطيني إلى لبنان. ومن أجل تبرير هذا القرار، استنكر الصحفي في التلفاز الإسرائيلي إيهود عياري من على صفحات "نيويورك تايمز" وجود مؤامرة واسعة مركزها الولايات المتحدة تهدف إلى تمويل حركة "حماس". في العام نفسه كان المنتدى الذي تعقده المؤسسة يتساءل حول الخطر الذي يمكن أن يمثله الاسلام على السياسة الخارجية الأمريكية.

وخضعت إدارة الرئيس كلينتون لسيطرة الـ"ويناب" أكثر من سابقتها، إذ انضم إلى الإدارة الديموقراطية 11 من موقعي تقرير نشرته المؤسسة حول علاقات الولايات المتحدة مع اسرائيل تحت عنوان "شراكة مستديمة". ومن بين هؤلاء الموقعين مستشار الأمن القومي انطوني ليك ومندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة ولاحقاً وزيرة للخارجية مادلين اولبرايت، إضافة إلى مساعد وزير التجارة ستيفارت ايزنشتات ووزير الدفاع لس أسبن.

منذ العام 1993 أطلقت حكومة كلينتون سياسة "الاحتواء المزدوج" ضد ايران والعراق في تمهيد لسياسة "محور الشر" التي انتهجها جورج والكر بوش. المهندس الرئيسي لهذه السياسة هو مارتن انديك الذي عيّن مستشارا خاصا لرئيس الجمهورية ومديرا عاما لشعبة الشرق الاوسط/جنوب شرق آسيا في مجلس الأمن القومي. انديك من أصل أسترالي حصل على الجنسية الاميركية قبل الإلتحاق بإدارة كلينتون. عيّن في وقت لاحق سفيرا لواشنطن في تل ابيب ثم مساعدا لوزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط ومن جديد سفيرا في اسرائيل، وسيكون له دور رئيسي في "عملية السلام" التي بدأت في أوسلو. دنيس روس هو أيضا عضو في مؤسسة الدراسات (ويناب) وشارك أيضا في

"العملية السلمية". وقد ساهم هذا المعاون البارز لوزير الخارجية جيمس بيكر في بلورة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط مع حكومة بوش الأب ليصبح مسؤولاً عن المسار السلمي في إدارة كلينتون. وترأس مؤسسة الدراسات بعد مغادرته الإدارة.

قبل وصول بوش الابن إلى سدة الرئاسة وهجمات 11 سبتمبر 2001، كانت المؤسسة قريبة من مواقف حزب العمل الإسرائيلي والجنرالات "المعتدلين" في مركز "جافي" للدراسات الإستراتيجية في جامعة تل ابيب. ولم يكن للصقور من أمثال مارتن كرامر أو دانييل بايبس نفوذ يذكر. لكن جورج والكر بوش أتى إلى الإدارة مع عصبة من المتطرفين المقربين من حزب الليكود ومؤسسات الدراسات اليمينية مثل الـ American Entreprise Institute أو "المشروع من أجل القرن الأمريكي الجديد" أو "المؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي" أو "مركز السياسات الأمنية". هكذا فإن كلاً من نائب الرئيس ديك تشيني ومساعد وزير الخارجية للأمن الدولي جون بولتون ومساعد وزير الدفاع دوغلاس فيث كانوا جميعاً مستشارين لدى "المؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي" قبل أن يلتحقوا بإدارة جورج والكر بوش. في المجموع التحق 22 عضواً من "مركز السياسات الامنية" بالدوائر المرتبطة بالأمن القومي الأمريكي.

لم يكن لـ "ويناب" سوى علاقات محدودة مع هذه المؤسسات رغم أنها كانت تضم شخصيات من الصف الأول. فالأب الايديولوجي للحرب على العراق ورئيس مجلس الدفاع الاستشاري حتى وقت قريب، ريتشارد بيرل، كان عضواً في كل من "المؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي" ومؤسسة دراسات الشرق الأدنى. كذلك رئيسه في البنتاغون، بول وولفويتز، كان أيضاً عضواً في "ويناب" قبل دخوله إدارة بوش. لكن "ويناب" زادت من نفوذها عندما ارتبطت مع محافظين جدد من الصف الأول كالعضو الشرفي فيها جوناثان شانزر المحلل السابق لشؤون الشرق الأوسط. كما أن مدير "منتدى الشرق الأوسط" ليس سوى دانيال بايبس أحد الأصوات الأمريكية الأكثر عداءاً للعرب والمسلمين وقد أصبح أيضاً من المحللين في صفوف "ويناب".

وخير برهان على اعتناق الـ "ويناب" أفكار الليكود رفضها مشروع "خريطة الطريق" الذي تقدمت به اللجنة الرباعية. وقد أكد روبرت ساتلوف معارضته لهذه المبادرة التي تركز بحسب رأيه "على موازنة اصطناعية ومهينة بين سلوك الاسرائيليين والفلسطينيين".

يأتي هذا الإنحراف اليميني كصدى لموقف النخبة السياسية والعسكرية الإسرائيلية. وبالفعل ومنذ بداية الانتفاضة الثانية، بات الموقف "المعتدل" المؤيد لإسرائيل والذي كانت تمثله مؤسسة دراسات الشرق الأدنى، على هامش الخطاب السياسي في اسرائيل. كما يأتي هذا الاتجاه العام متناسبا مع الشعور المعادي للعرب والمسلمين الذي اجتاحت المجتمع الاميركي بعد 11 سبتمبر.

وقد يبدو أن انتقادات الـ"ويناب" لـ"خريطة الطريق" تضعها في تعارض مع الحكومة الأمريكية، لكن الأمور ليست كذلك. فقلة من المراقبين يعتبرون أن "خريطة الطريق" ستؤدي إلى نتائج دائمة، والنقد الذي توجهه إليها الـ"ويناب" والذي يعتبرها لصالح العرب، سيسمح بتحميل مسؤولية فشلها للفلسطينيين. تماما كما حمل الرئيس كلينتون ياسر عرفات كامل المسؤولية عن الفشل الذريع في محادثات كمب ديفيد.